ذئاب الفصول

(١)

شهوة اللحم

اللمس سيد الأدلة.

جملة صادقة وصادمة، يعرفها كل تلميذ أو تلميذة وقع ضحية نزوات ورغبات محرَّمة لمدرسٍ فقد ضميره أو مدرسة أطلقت حصان اللذة في سباقٍ محموم ومجنون.

والمدارس أسرار، حتى إن بعضها يمكن أن يطلق عليها على سبيل التندر اسم: مدرسة الفضائح المشتركة.

وفي مدارسنا هنا ومدارسهم في الغرب، كلنا في الهم سواء. فكم من حكاية تحرش جنسي أو اغتصاب لتلميذ أو تلميذة في المدارس، تقع على امتداد الخارطة: من مصر إلى إنجلترا، ومن اليابان إلى الولايات المتحدة، مرورًا بأستراليا والتحرش الجنسي في المدارس، ريحٌ من عفنٍ مس الحياة.

تبدأ رحلة التحرش باهتمام زائد وكلمات ملساء ونظرات غير مريحة، وسرعان ما تتحول إلى مبادرة هجومية عبر لمسةٍ تبدو كأنها غير مقصودة، وحركة اقتراب أكثر من اللازم، في محاولةٍ لكسر حدود المسافة، والالتصاق بالصبي أو الفتاة.

الابتسامة اللزجة التي ترتسم على وجه المدرس أو المدرسة الذي يحاول استغلال الموقف لا تخفي بأي حال نظرات الشهوة والرغبة التي تلتمع في العينين، في محاولةٍ لاستغلال براءة الصبي أو الفتاة الذي لا يدري أبعاد خطة "التهام الفريسة" الذي يلهث بجنون في ذهن الجاني.

في الفصل أو في حصة درس خصوصي، وربما في غرفة ضيقة، تبدأ لغة الجسد، وتتحرك الرغبات، ويصبح للغواية دور، وللضغوط معنى.. لعل الفريسة

تقع في براثن المفترس.

والذئبُ يُوهمُ أشباح الستائر بأن القلب بنصاعة سرب حمام أبيض.

وإذا شعر التلميذ أو التلميذة بنذر الخطر، وحاول الفرار أو النجاة من هذا المأزق، فإن الضغوط قد تزداد قوة، ويُحكم المدرس أو المدرسة الحصار ويُضيق الخناق على ضحيته، وتتحول الكلمات الملساء إلى حراب مدببة وألفاظ خشنة، وتنتقل من خانة التهديد المبطن إلى الترهيب المعلن. وقد تضاف بعض التوابل من باب التخفيف من وطأة الضغوط، مثل الوعد السخي بالمساعدة على تجاوز الامتحانات، أو الغطاء المادي، خاصة إذا كانت التلميذة بالذات ابنة ظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة.

الجاني هنا لا يترك ضحيته إلا بذاكرة جريحة، كأنها رايةٌ منقوصة مشبعة بالأذى.

تلك جرائم يبقى أثرها طويلاً.

وفي كل الأحوال، تقود مثل تلك الجريمة إلى مأساة أكبر وتداعيات أكثر خطورة، إن لم يكن المجتمع صحيًا بما يكفي لمعاقبة الجاني ومعالجة المجني عليه.

من المهم أن يتعلم الصغير متى يرفض وأن يقول لا لمن ينتهك جسده أو يحاول إغواءه.

والأهم أن يكون المجتمع قادرًا على مواجهة تلك الجرائم، وأن يشجع الصغير على مواجهة الجاني وفضح أمره، بدلاً من حكاية العيب والخوف من الفضيحة والعار.

في الغرب، توجد مصارحة ومكاشفة للموضوع، تتفاوت بين الرصد والتحليل. وفي السينما مثلاً، يبرز فيلم Notes on a Scandal (إخراج ريتشارد آير، ٢٠٠٦).

في الفيلم المذكور، نتابع تلك العلاقة الجسدية السرية التي جمعت بين مدرسة الرسم شيبا هارت (كيت بلانشيت) وتلميذها الموهوب ستيفن كونوللي (أندرو سمسون) ابن الخامسة عشرة. علاقة تنمو في المدرسة الثانوية، وتلد رغبات ملحة يمارسها الطرفان حتى في مكان منزوٍ يمر بجواره القطار بل إن بعض مواقع الإنترنت تخصصت في توثيق جرائم أهل التعليم، من اتهامات ومحاكمات وأحكام، مثل موقع http://www.teachercrimes.com/

أما في بلادنا، فإن نظرية البخار المكتوم تظل القاعدة، وما سوى ذلك استثناء!

بعضنا على الأقل تعرض لمثل تلك الأحداث المؤلمة، أو مرت به حكاية من هذا النوع. وفي أغلب الأحوال، فإنها تظل حكايات تندس تحت الأغطية وتنام تحت الوسائد مثل زفرةٍ ساخنة أو دمعة حائرة أما الكلام فإنه يختنق تحت ستار درء الفضيحة أو الشعور بالضعف أمام من يفترس أجسادنا إنها القضية المسكوت عنها.

ولعل حكاية مدرس إمبابة تفتح الباب أمام قراءة هادئة لهذا الملف الشائك. فقد نشطت التحريات للكشف عن سر قرص مدمج يباع في إمبابة بمحافظة الجيزة ومقاطع فيديو على الهواتف المحمولة تجمع بين شاب في الثلاثينيات من عمره وفتيات – كل واحدة بمفردها – تتراوح أعمارهن بين ١٦ و١٨ سنة.

وسرعان ما اتضح أن "بطل" هذه اللقطات الساخنة يدعى رضا عيد، وهو مدرس علم نفس معروف في مدرسة "باحثة البادية" التجارية شمال الجيزة، وأنه يمارس الجنس مع الطالبات داخل شقته، حين يستقبل البعض منهن لإعطائهن دروسًا خصوصية. بل إن الممارسة تحدث أحيانًا داخل منزل الطالبة حين تكون أسرتها أكثر حرصًا وتطلب أن يأتي المدرس للمنزل.

النيابة وجهت إلى المدرس البالغ من العمر ٣٥ عامًا ٦ اتهامات وهي: الاستغلال الجنسي، وهتك العرض بالرضا، ومواقعة نساء، وانتهاك حرمة الحياة الخاصة، وتصوير الضحايا دون رضاهن، ونسخ أسطوانات جنسية وتوزيعها.

الفضيحة التي وصلت إلى وسائل الإعلام في ١٠ يونيو ٢٠٠٩، قبل أيام من بدء امتحانات شهادة الثانوية العامة، تناولت قضية مدرس يواجه اتهامات بالصوت والصورة بمواقعة نحو عشرين طالبة في مدرسة ثانوية بإمبابة، إذ كشفت التحريات عن قرص مدمج سجل عليه مشاهد إباحية له مع ٧ طالبات إضافة إلى مشاهد لـ١١ طالبة أخرى على هاتفه المحمول. واتضح لاحقًا أن الممارسات الفاضحة التي كان يقوم بها المتهم استمرت نحو عام ونصف العام، وكان آخرها في مايو ٢٠٠٩.

هنا تتضافر عوامل عدة، من مدرس انحرف عن طبيعة مهنته ورسالته التعليمية والتربوية، ومناخ تربوي عام أفرز مدارس لا تصلح للتعليم ولجوءًا جماعيًا إلى الدروس الخصوصية، وطالبات افتقدن التوجيه السليم وسقطن تحت ضغط الغواية وربما الظروف الاجتماعية، وأسر تتوزع بين كونها غافلة تترك

البنات تتلقى دروسًا في منزل المدرس وبين ظروف مادية تجعلها تتغاضى عن الأمر بحكم أنه أقل كلفة من الناحية المادية.

قد تتسع قائمة المتهمين فتشمل المجتمع الذي توقف عن المساءلة وعن أن يكون له دور، وأقصى ما قام به أنه تأقلم مع انهيار النظام التعليمي، وهكذا انتشرت الدروس الخصوصية والمذكرات المدرسية والغش الجماعي.. وصولاً إلى تجاوز العلاقة بين المدرس وطالباته الخط الأحمر.

المدرس المذكور اعترف تفصيليًا بارتكاب الجريمة، وأنكر فقط تهمة توزيع الكليبات الجنسية على شباب في إمبابة. وقال إنه كان يواقع الطالبات برضاهن، وإنهن لا يعلمن موضوع التصوير. وفي التحقيقات قال المتهم إن الطالبات كن معجبات به وكان يبدأ مع الواحدة منهن بالتحرش ولمس أجزاء حساسة، ويتطور الأمر مع مرور الوقت لإقامة علاقة جنسية، وشدد على أنه كان يراعي عذريتهن! وعن كيفية التصوير، قال المتهم إنه كان يضع هاتفه المحمول في وضع يسمح بالتصوير ثم يبدأ ممارسة العلاقة مع الطالبات. وعلى سبيل دفع التهمة عنه، قال إنه كان يحتفظ بالتسجيلات المصورة للذكرى فقط، وبرر ارتكاب هذه الأفعال بأنه غير متزوج ولا يملك أموالاً للزفاف ومتطلباته.

تحقيقات النيابة كشفت عن مفاجأة أخرى، إذ تبين أن المتهم أقام علاقة مع شقيقتين دون أن تعرف كلٌ منهما شيئًا عن الأمر.

نحن أمام مدرس غير متزوج، يقيم مع والدته المصابة بشلل نصفي، كان يعمل في مدرسة للبنات وبسبب سلوكه السيء مع الطالبات نقل إلى مدرسة للبنين في إمبابة بداية العام الدراسي المنصرم، لكن المفارقة أن علاقته بالطالبات لم تنقطع إذ كان يستقبل كثيرات منهن لإعطائهن دروسًا خصوصية في مبنى ملحق بالمدرسة وفي شقة خاصة به، وفي منازلهن.

الطريف أن كل من يتلقون دروسًا خصوصية لدى هذا المدرس من الطالبات فقط، إذ كان يرفض التعامل مع الذكور. يبقى القول إن غالبية الطالبات اللاتي صوَّرهن هذا المدرس كُنَّ من مدارس الثانوي التجاري، ونسبة قليلة منهن من طالبات الثانوية العامة.

جريمة مكتملة الأركان، دفعت القاضي الذي ينظر في القضية إلى إصدار

حكمه في أولى جلسات المحاكمة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٩. إذ قضت محكمة جنح إمبابة بحبس هذا المدرس ٣ سنوات مع الشغل والنفاذ وغرامة ١٠ آلاف جنيه. وقال رئيس المحكمة في أسباب حكمها الذي صدر بحضور خالد الإتربي، رئيس نيابة شمال الجيزة الكلية، إنها تشددت في العقوبة لأن الواقعة مثلت اعتداء على قيم وأخلاق وعادات وحرمات، ولا يوجد دين من الأديان السماوية يسمح بذلك، مشيرة إلى أن المتهم اعترف في تحقيقات النيابة التي جاءت في ٤٥ صفحة بارتكابه الواقعة كاملة، كما أكد تقرير خبير الإذاعة والتليفزيون أن الصور والأصوات الموجودة في المشاهد على "السيديهات" المضبوطة حقيقية وغير مدبلجة.

لم يكن مدرس إمبابة أول ذئاب التعليم، وهو بالتأكيد لن يكون الأخير.

وربما كانت الوقائع المفزعة التي جرت أحداثها في المدرسة الثانوية التجارية في القاهرة في عام ٢٠٠٠، مثالاً على سعي بعض من يحملون صفة مدرس إلى إساءة استغلال الموقع الوظيفي وابتزاز طالبات في عمر الزهور، ومساومتهن مقابل وعود بالنجاح في امتحان آخر العام.

فقد تقدم أحد المدرسين ببلاغ لنيابة الوايلي متضمنًا قيام ثلاثة مدرسين باستغلال الطالبات استغلالاً سيئًا ومراودتهن عن أنفسهن. وقدم المدرس مع البلاغ مجموعة من الخطابات التي بعثت إليه بها الطالبات. ومن واقع محاضر النيابة وأوراق القضية رقم ٢١٤٨ لسنة ٢٠٠٠، تبين خطابات الطالبات أن المدرسين الثلاثة "ف.ع"، "أ.م"، "ح.ع" يتحرشون بالطالبات ويضغطون عليهن حتى يخضعن لنزواتهم. تم استدعاء البنات إلى نيابة الوايلي، فكررن في التحقيقات ما كتبن في الخطابات لأستاذهن، وأكدن أن زميلة راسبة كانت الواسطة بين الأساتذة وبين البنات الراسبات، في محاولة للإيقاع بهن مقابل مساعدتهن على النجاح في الامتحانات.

أما المدرسون الذين وجهت إليهم الاتهامات، فقد أنكر كل من "ف.ع" و"ح.ع"، في حين اعترف بالوقائع "أ.م" الذي أقر أيضًا بأن المدرسين المذكورين كانا مشتركين معه في الوقائع. الأخطر من ذلك هو تلك النظرة الخاطئة للطالبات اللاتي أوقعهن الحظ العاثر لكي يكون لهن مدرسون من هذا النوع. فقد قال "أ.م" إن "بنات الثانوي التجاري لديهن استعداد للانحراف من دون أية ضغوط، وإن هؤلاء الطالبات كن منحرفات منذ البداية وهن اللاتي شجعننا على

ذلك، بل هن اللاتي طلبن ذلك مقابل نجاحهن؛ لأنهن راسبات وليست لهن أية إعادة مرة أخرى".

منتهى الابتزاز وقمة الاستغلال.

من الطبيعي إذن أن يقف القانون بالمرصاد لمثل تلك الحالات الشاذة التي تلوث ثوب التعليم. فإذا كان المسؤول عن التعليم هو مُرتكِب الخطأ وكانت الطالبة المُرتكَب في حقها الخطأ قاصرًا، فإن ذلك يعد نوعًا من الاغتصاب يُعَاقبُ بالأشغال الشاقة المؤبدة. وتقول المادة (٢٦٧) من القانون المصري إنه "كل من واقع أنثى صغيرة بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، وإذا كان يقوم على تربيتها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة".

دعونا لا ننسى أننا نقول: وزارة التربية والتعليم.. فالتربية قرينة التعليم، ولا فائدة من تعليم يشوه الروح وينتهك الجسد ويقمع العقل!

الصدمة كانت أشد وقعًا، حين بدأ الحديث عن تسلل الجريمة إلى معهد أزهري!

فقد اتهمت النيابة العامة في مارس ٢٠١٠ وكيل أحد المعاهد الأزهرية بهتك عرض ٦ من تلميذاته تتراوح أعمارهن بين ٩ و١٠ سنوات، وعرض مشاهد جنسية وإباحية عليهن أثناء إعطائهن دروسًا خصوصية. التحقيقات أوضحت أن المتهم كان يستغل فرصة إعطاء دروس خصوصية في شقته لتلميذاته بالمرحلة الابتدائية كي يعرض عليهن أفلامًا جنسية مسجلة، ويشغل قنوات إباحية على القمر الأوروبي، ثم يبدأ بعد ذلك في هتك عرضهن والاعتداء عليهن جنسيًا دون اغتصاب.

وفي نص التحقيقات التي نشرتها "مجلة روز اليوسف"[1]، قال المتهم نبيل عبد المجيد (٤٩ سنة) في تحقيقات النيابة إنه مدرس مادة دراسات اجتماعية والتحق بمعهد نور النبوة الابتدائي منذ عام ١٩٩٨ وتدرج فيه حتى شغل منصب وكيل المعهد.

وأضاف أن الطالبات المجني عليهن يترددن عليه داخل مسكنه بالحدائق لإعطائهن درسًا خصوصيًا في مادة الدراسات الاجتماعية، وذات مرة أجبر تلميذة على مشاهدة الأفلام الجنسية معه التي تبث خلال "الدش"، وبعدها قامت تلك

---

(1) مروى مصطفى وأميرة حسن، انا "معذور" مراتي ماتت وكنت "محتاج" لممارسة الجنس، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، ١١ أبريل ٢٠١٠.

الطفلة بإخبار صديقتها وجاءتا هما الاثنتان وكانتا تشاهدان معه تلك الأفلام وذلك قبل ميعاد الدرس الخاص بساعة، ثم انتشر بين التلميذات الخبر حتى أصبحن كلهن يشاهدن الأفلام الجنسية وعددهن ٧ إلا واحدة منهن فقط رفضت المشاهدة وقالت إن "ده حرام وربنا هيعاقبنا عليه". واستطرد في اعترافاته قائلاً إنه كان يحمل الطالبات إلى سريره ويجردهن من الملابس ثم يُقبلهن ويمارس الجنس معهن واحدة تلو الأخرى دون إفقادهن غشاء البكارة، وبعد الانتهاء يطلب منهن الاغتسال والتخلص من آثار الممارسة الجنسية. وعلل المتهم ارتكابه تلك الأفعال الشائنة بأنه يحتاج إلى ممارسة الجنس خاصة بعد وفاة زوجته. واستكمل أنه اشترى بعض شرائط الفيديو المخلة من سوق الخميس بالمطرية مقابل ١٥ جنيهًا للشريط الواحد.

ولكي ندرك حجم الأمراض الاجتماعية التي نتحدث عنها، لا بد أن نستمع إلى إحدى الضحايا.

تقول تلميذة من المبلغات عن وكيل المعهد الأزهري إن المدرس عندما طلب منها مشاهدة الأفلام الجنسية أغمضت عينها فأمسك بدبوس "وشكني في ذراعي جامد" و"عمل معايا أنا وصديقتي قلة أدب"، ثم هددنا بالسكين في حالة إخبارنا أي أحد بما يحدث سوف يقطعنا بالسكين قطعًا صغيرة ويرمينا للقطط تأكلنا. وأثناء التحرش كان يضع يده على أفواهنا حتى لا "نصوت"، وبعد انتهاء الممارسة قال لنا: روحوا احفظوا القرآن!

تداعيات القضية استمرت، بعد قرار المستشار عبد الخالق عابد، المحامي العام لنيابات غرب القاهرة الكلية، إحالة وكيل المعهد الأزهري المتهم بهتك عرض تلميذاته، إلى محكمة الجنايات.

بعض الأساتذة يعتبر علاقته بالطالبة مجرد نزوة عابرة، ورغبة في التغيير بعيدًا عن روتين العائلة والأولاد.

هذا ما حدث بين أستاذ كلية الحقوق بإحدى الجامعات المصرية وطالبة بالسنة الثانية في الكلية. وعلى الرغم من الفارق الكبير في العمر بين الاثنين، والذي يصل إلى ٢٤ عامًا، فإن الأستاذ الجامعي أعجب بتلميذته الجميلة في أثناء تدريسه لها في المحاضرات، فأخذ يقترب منها شيئًا فشيئًا إلى أن طلب منها لقاء

خاصًا، وتعددت اللقاءات إلى أن فاجأها بعرض الزواج العرفي، فوافقت الفتاة لكونه أستاذها. دام الزواج أكثر من عامين، لكن بمجرد إفشاء الطالبة السر على سبيل التفاخر بين زملائها وزميلاتها، بدأت رحلة تهرب الأستاذ من الفتاة وإنكاره العلاقة الزوجية. وبعد تدخل عميد الكلية، اضطر الأستاذ الجامعي للذهاب إلى أسرة الفتاة الفقيرة ذات التسعة عشر ربيعًا، واشترى صمت العائلة بخمسة آلاف جنيه.

وهناك مدرسون آخرون يعتبرون الصمت تواطؤًا، وقبولاً بالتراضي لجريمة لا تغتفر: هتك عرض تلميذة أو اغتصاب براءتها داخل غرفة مغلقة، تحت ستار الدروس الخصوصية.

وحين استيقظت مصر في أواخر تسعينيات القرن الماضي على حكاية المدرس الذي يعبث ببراءة تلميذاته في الفصل وأثناء الدروس الخصوصية، أصيب كثير من العائلات بالفزع؛ لأن تلك الجريمة المشينة نشرت عدوى أو فيروس الشك والارتياب في نفس كل أب وأم له طفلة أو فتاة في مدرسة يوجد بها مدرسون ذكور، أو يتولى المدرسون إعطاء بناتهم دروسًا خصوصية.

كان المدرس الذي نتحدث عنه يتحسس جسد التلميذات ويمارس عبر ضغوط مختلفة انتهاك براءتهن ويطلب منهن نزع ملابسهن أو الجلوس على حجره، ويقبلهن عنوةً، ثم يقدم لهن وجبة مسمومة من الترهيب والتخويف بأن من تفتح فمها ستتعرض لعقاب رادع.

سقوط هذا المدرس بعد افتضاح أمره أثار استياء شعبيًا على نطاق واسع، فالمفروض أن المعلم له مكانة خاصة ورسالة مقدسة، ولذا فإن خيانة تلك الأمانة وهتك أعراض فتيات في عمر الزهور كان مصيبة بالنسبة لأولياء أمور هؤلاء الفتيات، ومدعاة للخوف والشك بالنسبة لباقي أولياء الأمور.

ومن الشرق إلى الغرب وبالعكس، تبدو ظاهرة اعتداء المدرسين على تلميذاتهم آخذةً في الانتشار، حتى في "بلاد الشمس المشرقة".

ففي ديسمبر ٢٠٠١، كشف وزير التعليم الياباني عن أنه في السنة الدراسية السابقة عوقب ١٤١ معلمًا في المدارس الحكومية بسبب إساءتهم التصرف مع تلميذاتهم، وهو رقم تضاعف مقارنة بعامين مضيا.

وفى يناير ٢٠٠٢ ألقى القبض على مدرس ثانوى من محافظة كاجوشيما اليابانية، إثر اتصال جنسى مع تلميذة عمرها ١٦ عامًا. كما اتُهمَ مدرسٌ فى سايتاما بأنه دفع لطفلة عمرها ١٣ عامًا مبلغًا يعادل ٣٨٠ دولارًا مقابل الجنس. وصدر حكمٌ على مدرس فى مدرسة إعدادية بالسجن لتحسسه طالبة فى الثانوية فى قطار. وطرد مجلس التعليم فى أوساكا مدرسًا وضع سرًا آلة تصوير تليفزيونية فى دورة مياه الفتيات!

غير أن الذى هز اليابان وأصابها بالرعب، ودفع مجلة "نيوزويك" إلى نشر تقرير شامل[1]، هو حادث ارتكبه مدرس المواد الاجتماعية فى مدرسة إعدادية يدعى كين فوكوموتو (٣٤ عامًا). فقد التقى فوكوموتو فى يوليو ٢٠٠١ فتاة تبلغ من العمر ١٢ عامًا اسمها نوريكو كامى. وبعد أن استدرجها وأغواها، حبسها وواصل الاعتداء عليها، إلى أن ألقى بها وهى مكبلة وحافية القدمين من سيارة تسير على الطريق السريع فى كوبيه، لتدهسها شاحنة وتنزف حتى الموت من جراء جراحها!

الجريمة بشعةٌ بكل المقاييس، حتى إن سيتسو كوستويورى وهو محام عن حقوق الأطفال فى طوكيو، تساءل قائلاً: إننا اعتدنا على تسمية التعليم "مهنة مقدسة، ولكن اليوم من يمكن أن يسميها كذلك؟".

وبعد أول حصة له فى مدرسته بأويلوين فى ولاية أيوا الأمريكية، تم فصل المدرّس غارى لينزى، بعد أن لمست يده صدر تلميذة فى الصف الخامس، وبرر ذلك لمدير المدرسة بأنه يعتقد أن ذلك سببه "مجرد شهوة اللحم".

ومع أنه فصل من عمله، فإنه لم يفقد مهنته، فقد ظل يعمل طوال عقود فى ولايتى إيلينوى وايوا، مرتكبًا ما لا يقل عن ست حوادث تحرش مشابهة. وعندما توقف عن عمله فى العام ٢٠٠٤، أى بعد ٤٠ عامًا من العمل فى مهنة التعليم، لم يكن ذلك لأن مدير مدرسة طرده أو إحدى الوكالات الحكومية، وإنما نتيجة إصرار إحدى الضحايا بدعم من والديها.

وحالة المعلم لينزى ليست الوحيدة، بل مجرد مثال واحد صغير على ظاهرة إساءة السلوك الجنسي من قبل الأساتذة الذين ينبغي أن يكونوا مربين للأطفال.

---

(1) مجلة "نيوزويك"، واشنطن، ١٢ فبراير ٢٠٠٢.

وفى بحث أجرته أسوشيتدبرس، واستغرق سبعة شهور، تم إحصاء ما يزيد على ٢٥ ألف حالة تحرش جنسى، بينها حالات اغتصاب وممارسة جنسية، خلال الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٥، تم أثناءها معاقبة المعلمين أو المعلمات نتيجة تصرفات تراوحت بين الشذوذ والسادية.

ويبلغ عدد المعلمين والمعلمات فى المدارس الحكومية الأمريكية نحو ثلاثة ملايين معلم ومعلمة، فيما يبلغ متوسط عدد من يتحرشون جنسيًا إلى ثلاثة معلمين يوميًا، رغم أن نسبة كبيرة من حالات التحرش لا يتم الإبلاغ عنها.

وفى هونغ كونغ واجه مدرس فى إحدى المدارس الابتدائية جزاء جرائمه، إذ أدين فى ٨ يونيو ٢٠٠٩ بممارسة الجنس مع إحدى تلميذاته منذ أن كان عمرها ١٢ سنة. ودانت محكمة فى هونغ كونغ المدرس تشو تشى – واه (٣٩ عامًا) بإحدى عشرة تهمة تتعلق بممارسة الجنس مع قاصر بين عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. المحكمة قالت إن المدرس المذكور الذى كان يعطى دروسًا خصوصية للفتاة، مارس معها الجنس نحو ٢٨٠ مرة طوال تلك الفترة.

جريمة أخرى من جرائم انتهاك البراءة، لا يدع فيها الجانى ضحيته إلا بعد أن تتحطم كإبريق زيت هش.

وللنساء أيضًا نصيب من تلك الجرائم، التى تترك وراءها نحيبًا فى صدور من لا يملكون أن يحتفظوا في جيوبهم بذاكرة غير الأذى الذي تعرضوا له.

ذئاب الفصول

(٢)

جريمة بالحبر السري

ما أقبح الوحش الذي يقيم في الأعماق البشرية، ذلك النذل المهتاج الذي لا يليق بالمحو؟

وحشٌ، قد يفاجئك بأنه يرتدي يومًا ثوب أستاذتك في الفصل!

رقميًا – أو حتى ظاهريًا – فإن جرائم المدرسين بحق تلاميذهم تبدو أكثر. غير أن جرائم المدرسات لا تقل في حقيقة الأمر انتشارًا، لكن المشكلة أن التلاميذ هنا يبتلعون ألسنتهم ويجربون في صمت هذا العالم السري الغريب الذي انفتحت أمامهم أبوابه، ليتذوقوا طعم الرغبة على يد مدرسةٍ أكبر عمرًا وأكثر خبرة، تسمح لهم بمعرفة وإدراك ما لن يجدوه في الكتب والمناهج التي تصدرها وزارة التربية والتعليم.

وفي فصول الدراسة التي تولد فيها بذرة التحرش بأجسامٍ غضة، تكون كلمة هواء بلا أكسجين.

في ٤ مارس ٢٠٠٩ أدانت محكمة في ملبورن في أستراليا المدرّسة نظيرة رافعي Nazira Rafei بجريمة ارتكاب فعل فاضح مع صبي، لكن المحكمة برأتها من تهمة الاتصال الجنسي مع صبي دون سن السادسة عشرة.

وأصدرت القاضية ليز غاينور حكمًا على نظيرة بالعمل الاجتماعي لمدة ١٥٠ ساعة على مدار ١٨ شهرًا، كما تم إدراج اسمها ضمن سجل المعتدين جنسيًا. وبحسب القاضية، فإن نظيرة "غير ناضجة وسلكت بطريقة غير مناسبة وخرقت علاقة الثقة بين المدرس والتلميذ، مع أن سلوكها لم يصل إلى درجة الشراسة".

القضية أخذت أبعادًا مختلفة في بلدٍ مثل أستراليا؛ نظرًا لأن المعلمة مسلمة، ترتدي الحجاب، وإن تكن لا تلتزم بالحجاب داخل المدرسة.

وأشارت وثائق الادعاء المقدمة للمحكمة، إلى أن العلاقة بين المعلمة والتلميذ

بدأت بتبادل رسائل الجوال والموسيقى الرومانسية، ليتطور الأمر لاحقًا إلى عناق وتبادل القبل في لقاء سري في سيارتها، ووصل أخيرًا إلى لقاء جنسي في غرفة التلميذ بمنزله، اعتمادًا على شهادات تلاميذ أصدقاء للضحية.

وفي شهادته، قال المراهق إن مدرسة العلوم والرياضيات ابنة السادسة والعشرين بدأت علاقتها معه في فبراير ٢٠٠٨، وإن العلاقة الجنسية بينهما بدأت في ٢٦ فبراير. وأوضح أنه أثناء لقاء سري جمع بينهما داخل سيارتها ذات ليلة، أخذت توجهه قائلة: "عاملني كأني عبدة جنسيًا لك، عاملني بشكل سيء، قل لي "اخرسي يا..." و"اقرص حلمتي". وأثناء إضراب نظمه المدرسون ذات يوم، جاءت المدرسة إلى منزل المراهق في غياب أسرته، ووضعت على عينيه عصابة، ثم كررت مطالبته بأن يعاملها كأنها "عبدة جنسيًا" له.

وتضيف الوثائق أنه "في شهر مايو ٢٠٠٨، أعطت المعلمة صديقها التلميذ أجوبة امتحان مقرر في مادة المثلثات، وعندما أخبرها أنه لا يستطيع حفظ كل الأجوبة، أكملت الامتحان عوضًا عنه!"

وقدم الادعاء وثائق للمحكمة زعمت أن المعلمة هددت التلميذ بتخفيض درجاته إذا قرر إنهاء علاقته بها، وهو ما نفته المعلمة المتزوجة بشدة، في بادئ الأمر، قبل أن تتراجع وتقر بأنها كانت شعرت بانجذاب عاطفي إلى تلميذها، لكنها واصلت إنكار تطور العلاقة جنسيًا.

أما محامي الدفاع فقد قال أمام المحكمة إن المدرسة نظيرة رافعي عاشت في كنف أسرة مسلمة تحظر عليها الاختلاط مع الذكور، وظل الأمر قائمًا طوال سنوات دراستها في المدرسة والجامعة، الأمر الذي جعلها غير مستعدة عاطفيًا للتعامل مع مراهقين من الجنس الآخر.

تذكروا أن هذا يحدث في أستراليا!

القضايا كثيرة، ومنها قضية ريبيكا بوتشيللي، المعلمة السابقة في مدرسة ريدوود سيتي في كاليفورنيا، التي أدينت بممارسة الجنس مع طالب في سن السادسة عشرة.

ولعل القضية الأكثر شهرة هي التي شهدت في أواخر مارس ٢٠٠٥ فصلاً مذهلاً، حين تزوجت ماري كاي ليتورنو المعلمة السابقة في سياتل وهي في سن الثالثة والأربعين، من تلميذها السابق فيلي فوالاو وهو في سن الثانية والعشرين.

هذه العلاقة أذهلت الأمريكيين، إذ قضت المعلمة السابقة سبع سنوات خلف القضبان بعد إدانتها بإقامة علاقة جنسية مع فوالاو وهو في سن الثانية عشرة. علاقة بين أم لأربعة أبناء وصبي بدأت بقبلة عام ١٩٩٦ واستمرت نحو عقد كامل، لتثمر طفلين، قبل أن تتحول إلى زواج!

وفي مطلع عام ٢٠٠٢ تحولت محاكمة المعلمة الكندية إيمي غيرينغ Amy Gehring إلى قضية رأي عام في بريطانيا، لتصبح العلاقة بين المعلم أو المعلمة والتلاميذ "سيرة وانفتحت"!

فالمدرسة التي كانت تعطي تلاميذها دروسًا في علم الأحياء خضعت للمحاكمة بتهمة ممارسة الجنس مع تلاميذها القُصر في مدرسةٍ تقع في سري جنويي لندن. غير أن المحكمة برأت ساحة غيرينغ البالغة من العمر ٢٦ عامًا في فبراير ٢٠٠٢. وفجَّرت القضية فضيحة كبرى في بريطانيا عندما اتضح أن مسؤولي التعليم سبق لهم تحذير مستخدمي غيرينغ من علاقاتها المريبة مع تلاميذها. وما زاد الطين بلة أن غيرينغ أقرت في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية بأنها مارست الجنس مع تلميذ في مدرسةٍ أخرى كانت قد اضطرت لتركها بسبب تورطها في "علاقات غير لائقة".

وإذا كان الاتهام لم يوجه إلى إيمي غيرينغ لأن الصبي كان في السادسة عشرة وهو سن التمييز وفقًا للقانون البريطاني، فإن هذه المدرسة قالت في أثناء محاكمتها إنها لا تتذكر إن كانت قد مارست الجنس مع أحد طلبتها في حفلة رأس السنة؛ لأنها كانت مخمورة. وأضافت أنها سمعت من أحد حضور الحفل أنها اختلت بالصبي، لذا أرسلت في صباح اليوم التالي رسالة إلى الصبي الذي زعم أيضًا أنه لا يتذكر ما جرى!

غير أن غيرينغ دافعت عن نفسها قائلة: "الصبية ليسوا أغبياء. لقد كانوا على دراية بما يقومون به. أعلم أن القوانين وضعت لحماية الأطفال من الأنشطة الإجرامية، لكنهم على دراية بما كانوا يفعلونه"!

المدرسة القادمة من أونتاريو في كندا ألقت بالقنبلة في وجه الجميع بقولها: "أعتقد أن هناك فرقًا بين الصبية عندما كنتُ في سن الخامسة عشرة، والصبية في الخامسة عشرة الآن في بريطانيا".

التبرير هنا واهٍ ومتهافت، خاصة أن المعلمة الكندية تحاول التنصل من جريمتها بالقول: "كنت أعتبر نفسي واحدة من أصدقاء هؤلاء التلاميذ. كنت

أقضي معظم وقتي معهم وكان آباؤهم يسمحون لي بالبقاء في منازلهم، حتى أصبحت واحدة من الأولاد".

أربع تهم وجهت إلى تلك المدرسة، لكنها خرجت منها وبراءة الأطفال في عينيها، مع أن تبرئة ساحتها لم تفلح في منحها صكوك الغفران من مجتمع رأى فيها مدرسة خانت الأمانة ومارست لعبة الغواية مع تلاميذها القصر. ولعل ما يدعو إلى التأمل حقًا في تلك القضية هو ذلك الذي أثارته وسائل الإعلام البريطانية بشأن جوانب المحاكمة وأطرافها.

ديبورا أور، الكاتبة الصحفية في "الإندبندنت" تساءلت في عنوان مقال لها: "تخيل لو أن كان الأمر متعلقًا بمدرس"، لتثير مسألة النوع أو الجنوسة في تلك القضية، موضحة أنه لم يكن متخيلاً أو مقبولاً إطلاق سراح أو تبرئة مدرس لو أنه اغتصب أو أغوى تلميذتين في الخامسة عشرة من العمر. أما المدرسة غيرينغ فإن التهم الموجهة إليها لم تشمل تهمة الاغتصاب؛ لأنه ببساطة لا يوجد في القانون تهمة اغتصاب سيدةٍ لصبي في سن الرابعة عشرة أو السادسة عشرة.

ومن هذه الزاوية فإنه يُفترض أنه لا فرق بين صبي وفتاة في حالة التعرض للإغواء أو التحرش الجنسي، ولا بد في كلتا الحالتين من معاقبة المدرس المخطئ أو المدرسة المذنبة على تلك الجريمة المرفوضة، على الأقل أخلاقيًا واجتماعيًا.

ببساطةٍ أشد، فإن النوع أو جنس مرتكب مثل تلك الواقعة ينبغي ألا يكون مبررًا أو ذريعة للتغاضي عن الجريمة المرتكبة.

قضية غيرينغ، التي شغلت الرأي العام البريطاني طويلاً، نكأت جراح كثيرين.

ومن هؤلاء توني ألن – ميلز Tony Allen- Mills الصحفي في جريدة "صنداي تايمز" البريطانية الذي كشف عن مخزون أسراره وحكايته مع معلمته في المرحلة الإعدادية.

يومها لم تستطع مدرسة الموسيقى مقاومة نظرات الصبي الأشقر ذي الوجه الملائكي. كانت بحكم وحدتها تقيم في المسكن الداخلي للمدرسة، منقطعة عن الحياة الاجتماعية، فضلاً عن أن المدرسة تقع في الريف الهادئ لدرجة الملل.

ويقول ألن – ميلز في اعترافاته: "كانت تعلمني دروس البيانو، الأمر الذي سمح لنا بالحميمية والجلوس جنبًا إلى جنب". كان الصبي آنذاك في سن الثالثة عشرة، وهي في الخامسة والعشرين، لكنه يقول: "ليس بالضرورة أن تكون بريئًا

وأنت في الثالثة عشرة من العمر. ومن يقرأ رواية ماريو بارغاس يوسا[1]، والتي صدرت لها ترجمتان على الأقل إلى اللغة العربية هما: ("في مديح زوجة الأب"، ترجمة: صلاح صلاح، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ١٩٩٩) أو ("امتداح الخالة"، ترجمة: صالح علماني، دار المدى، دمشق، ١٩٩٩) سيدرك المعنى نفسه. في هذه الرواية نجد الابن المراهق ألفونسو يغوي لوكريثيا زوجة أبيه دون ريفوبيرتو، وهي، زوجة الأب، التي لا تأخذ الأمر مأخذ الجد في البداية، وتعطف على الصغير، فهو صغير، لكنها تجد نفسها تتساق رويدًا رويدًا لرغباته حتى يصل الأمر إلى إقامة علاقة جنسية بينهما.. ثم يشي الابن بالزوجة لأبيه فينفصل عنها، ويتضح أن الولد كان ينتقم من زوجة أبيه لأنها حلت محل أمه.

رواية تجعل القارئ يتساءل: هَلْ الطُفولة إذن مزيجٌ مِن الرذيلة والفضيلة أو مِن الطهارة والخطيئة؟

إنها الأسئلة الملعونة بجدية!

الذاكرة تستدعي عند هذه النقطة رأيًا غريبًا للأديب إيفلين ووه Evelyn Waugh يقول فيه إن السبب الوحيد وراء رغبة الرجل في أن يصبح مدرسًا هو رغبته الجنسية في تلاميذه!

رأي صادمٌ آخر بالنسبة للبعض. وربما بنى ووه رأيه على تجربته الذاتية في أعقاب فترةٍ قضاها كمعلم في مدرسة إعدادية في بريطانيا، حيث يبدو الجنس أمرًا شائعًا.

وفي بعض الأحيان، يكون الافتتان بالمدرس أو المدرسة وراء قبول التلميذ أو التلميذة التورط في علاقة عاطفية أو جسدية، أو حتى إعطاء مؤشرات على أن الأمر ممكن. ويتعين هنا أن نشير إلى أن بعض التلاميذ قد يعطي إشارة خضراء على قبوله فكرة العلاقة الجنسية مقابل امتيازات معينة. نعم، امتيازات، تتراوح بين التدليل في الفصل الدراسي والتغاضي عن عدم الانضباط أو الانتظام في الحضور، وصولاً إلى تسريب أسئلة الامتحانات وإجاباتها النموذجية.

على أن الإجابة النموذجية الوحيدة في تجاوز العلاقة بين المدرس وتلميذه الخط الأحمر، هي أن تلك الممارسة النموذجية – بأي شكلٍ ودرجة – تلغي آخر

---

(1) Mario Vargas Llosa, In Praise of the Stepmother, translated by Helen Lane, New York, Picador USA, 2002.

صور البراءة لدى الصبي أو الفتاة؛ لأن هرمونات الذكورة أو الأنوثة تجد فرصة للانطلاق، ويستحيل بعد ذلك العودة إلى نقطة البراءة بعد وقوع الواقعة.

ذكريات مريرة قد تلتصق في ذهن كل صبي أو فتاة تعرض لضغط أو تهديد من أستاذه أو أستاذته في المدرسة، وهي ذكريات تبقى طويلاً مثل جرح نازف في صدر الضحية، لا الأيام تضمد الجراح ولا الوقوف أمام الأسرة لكشف المستور أو إبلاغ قسم الشرطة ينهي المأساة التي تتراقص أمام الأعين مثل شبح مخيف.

ومثل أي مكانٍ آخر، فإن مؤامرة الصمت تستمر لتدفع الضحية الثمن الباهظ.

وفي حالات كثيرة، قد لا تفهم الضحية الصغيرة حتى ما يحدث لها. ومن الشائع أن تتذكر الضحية بعد سنواتٍ أن ما تعرضت له على يد المدرس أو المدرسة لم يكن سوى تحرش جنسي أو اغتصاب.

وحتى عندما يستوعب التلاميذ أنهم وقعوا ضحية تلك الجرائم عبر اللمس مثلاً أو إجبارهم على نزع ملابسهم الداخلية بدعوى الفحص الطبي أو حتى في حالات اغتصابهم، فإن الخوف من الفضيحة يخرس الألسنة، خشية عقاب الأسرة أو بطش المدرس وسطوته داخل المدرسة.

وأخطر ما في حكايات تحرش المدرسة بتلميذها أو المدرس بتلميذته، أنه يصعب الإمساك بدليل، كأنها جريمة بالحبر السري.

فالجاني قد يكون حذرًا وماكرًا بما يكفي لكي يلقي كلمة على سبيل الطُعم، أو تبدر منه حركة أو لمسة ترتدي ثوب التلقائية غير المقصودة، قبل أن ينصب شباكه مثل خيوط العنكبوت حول فريسته. والأحداث تقع عادةً بعيدًا عن الأعين فلا يمكن إثباتها بالدليل القطعي، حتى إنه في بلدٍ مثل بريطانيا تم التحقيق مع ١٥٦ مدرسًا ومدرسة في عام ١٩٩٩، لكن خمسة فقط منهم أدينوا بالتهم الموجهة إليهم.

إنها جرائم – كما قلنا – يسهل الإفلات من عقوبتها، مثلما أن الكشف عنها يشبه السقوط في بئرٍ بلا قرار.

وهذه هي قمة الفضيحة!